تضافر
Tadafor
برنامج دعم المشاركة المواطنة
Programme d'appui à la participation citoyenne

مشروع ميثاق المشاركة المواطنة
جماعة العرائش

Enabel

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للجماعات الترابية

UNION EUROPEENNE

مقدمة

تم إعداد وصياغة "ميثاق المشاركة المواطنة" هذا، وفق مسار تشاركي اعتمد أساسا على ذكاء جماعي وخلق مشترك، ساهم فيه كل من جماعة العرائش وهيئتها الاستشارية، وجمعيات المجتمع المدني وكل الفاعلين الذين يشتغلون على ترابها، وكل المواطنين والمواطنات، وكل من يهمه شأنها المحلي، ولم يغفل هذا المسار في جميع مراحله، إدماج مقاربة النوع ومشاركة الشباب والأشخاص في وضعية إعاقة.

ويأتي إنجاز هذ الوثيقة تعبيرا عن رغبة جماعة العرائش كما كان الحال دائما، في دعم الديمقراطية التشاركية على صعيد ترابها، والانخراط الفعلي في عملية تنزيل آلياتها التي تهدف إلى تعزيز المشاركة المواطنة، والرفع من وثيرة ونجاعة هذه المشاركة في تدبير الشأن العام المحلي لدى المواطنات والمواطنين، وجمعيات المجتمع المدني، وباقي الفعاليات بدون استثناء.

ليست هذه المرة الأولى التي تنجز جماعة العرائش فيها مثل هذه الوثيقة، فقد سبق أن تم إنجاز ميثاق للمقاربة التشاركية، صودق عليه في دورة أكتوبر 2020، وأصبح ساري المفعول إلى أن دعت الضرورة إلى تحديثه وتجويده وفق معايير أكثر انفتاحا وتشاركا، وذلك باعتماد المسار التشاركي الذي سبق ذكره، والذي ابتدأ من مرحلة الإعداد والصياغة، واستمر إلى مراحل المصادقة والتنزيل والتتبع والتقييم.

الديباجة

الإطار المرجعي

- ظهير شريف رقم 91-11-1 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص دستور المملكة. لاسيما الفصول:1 - 12 - 14 - 15 - 27 - 136 - 139.
- القانون التنظيمي 14-113 المتعلق بالجماعات. لاسيما المواد: 119 – 120 – 121.
- المرسوم رقم 301-16-2 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده. لاسيما المادة:7.
- النظام الداخلي للجماعة. لاسيما المواد: 107 - 108 - 109 - 110 - 111 - 112.

الإطار المفاهيمي

المشاركة المواطنة هي عملية متكاملة ومتعددة الجوانب والأبعاد، تهدف إلى إشراك المواطنات والمواطنين ومساهمتهم في إيجاد الحلول المناسبة لحاجياتهم الأساسية، وهي وسيلة لتقوية الديمقراطية المحلية في تكامل مع الديمقراطية التمثيلية.

المشاركة المواطنة هي أيضا منظومة للتواصل بين مختلف الفاعلين وهي تساعد الجماعة وشركائها على توحيد التصور من أجل بلورة رؤية مشتركة للتنمية المحلية.

وتهدف المشاركة المواطنة إلى تحسين جودة وفعالية العمل العمومي المحلي، وتسمح بانخراط المواطنات والمواطنين وتعبئتهم في التنمية الشاملة للتراب الوطني انطلاقا من:

المعرفة - الفهم - التخطيط - التنفيذ - التقييم.

ويعتبر ميثاق المشاركة المواطنة مرجعية للتعاقد المواطن بين الجماعة وشركائها، وهو أيضا التزام بالتعاون والعمل المشترك من أجل الوصول إلى تنمية محلية دامجة ومندمجة.

I. القيم

يرتكز ميثاق المشاركة المواطنة على قيم التعاون والحوار والتكامل بين الجماعة والمواطنات والمواطنين حول الممارسات والتحديات المشتركة في ورش تعزيز الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة، وعلى إرساء دعائم مجتمع متضامن يقوم على:

- العدالة.
- المساواة.
- الإنصات
- تكافؤ الفرص.
- احترام الرأي والرأي الآخر.
- التعاون والحوار
- العدالة الاجتماعية.
- التقيد بمضامين الميثاق

II. المبادئ

يعتمد هذا الميثاق في حيثياته على مجموعة من المبادئ:

- توسيع قاعدة المشاركة وإشراك جميع الفئات لاسيما أولئك البعيدين عن المشاركة وصنع القرار العمومي.
- احترام الأسس الديمقراطية والحكامة الجيدة في تدبير الشأن المحلي.
- الالتزام والمسؤولية.
- الالتزام بمبادئ المشاركة المواطنة.
- مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية.
- التكامل بين المؤسسات العمومية ومكونات المجتمع المدني.
- احترام أدوار جميع الشركاء.
- تكامل الوظائف والموارد وتفاعلها.
- الثقة المتبادلة.
- الاحتكام إلى ثقافة النتائج.
- العمل من أجل الصالح العام.

III. الأهداف

يروم هذا الميثاق تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها:

- ترسيخ سياسة محلية معتمدة على المشاركة المواطنة كآلية لتدبير الشأن المحلي، اعتمادا على مبادئ الحكامة الجيدة.
- مأسسة المشاركة المواطنة ضمانا لحق المواطنات والمواطنين في المشاركة في تدبير الشأن المحلي.
- تثمين الآليات والنهج والممارسات الفضلى في تجسيد المشاركة المواطنة.
- التعاقد وتعزيز الثقة بين الجماعة والمواطنات والمواطنين.
- ضمان التزام جميع الأطراف المتدخلة باحترام وتفعيل مضامين الميثاق.
- الرفع من القدرات التسييرية والتدبيرية للهيئات المدنية.
- تعبئة الذكاء الجماعي وجعله في خدمة التنمية المحلية.
- جعل اتخاذ القرار تمثيليا والتأثير فيه تشاركيا، احتراما للمسؤوليات والمهام.

IV. مراحل ومستويات المشاركة المواطنة

ينبني مسار المشاركة المواطنة على قوانين ضابطة، تتيح انخراط الموطنات والموطنين، وجمعيات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين والفعاليات في شتى المجالات، ويتم تنفيذه باعتماد جميع المقاربات التنموية، خاصة ما يتعلق بمساواة النوع الاجتماعي، والإدماج الاجتماعي للشباب، والأشخاص في وضعية إعاقة.

يمر مسار المشاركة المواطنة عبر مرحلتين:

- مرحلة المشاركة الرمزية وتضم ثلاث مستويات:
  - الإخبار والتحسيس.
  - الاستشارة.
  - الحوار والتشاور.
- مرحلة المشاركة الفعلية وهي أرقى مستويات المشاركة وتضم أيضا ثلاث مستويات:
  - الخلق المشترك.
  - اتخاذ القرار.
  - التدبير والتقييم المشترك.

V. آليات المشاركة المواطنة

تنزيلا لمقتضيات دستور 2011، تضمن القانون التنظيمي 14-113 المتعلق بالجماعات، مجموعة من الفصول المؤطرة للمشاركة المواطنة والآليات التي من شأنها أن تضمن مساهمة ومشاركة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية المحلية.

❖ الباب الخامس من هذا القانون «الآليات التشاركية للحوار والتشاور» أحال على:

المادة 119:	تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 139 من الدستور، تحدث مجالس الجماعات آليات تشاركية للحوار والتشاور لتسيير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج العمل وتتبعها طبق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي للجماعة.
المادة 120:	تحدث لدى مجلس الجماعة هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المجني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع تسمى «هيئة استشارية للمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع».
المادة 121:	طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 139 من الدستور، يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات أن يقدموا وفق الشروط المحددة بعده عرائض يكون الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في صلاحياته ضمن جدول أعماله. لا يمكن أن يمس موضوع العريضة الثوابت المنصوص عليها في الفصل الأول من الدستور.

❖ الباب التاسع لنظام جماعة العرائش الداخلي 2021-2027 في إطار التنزيل لمقتضيات المادة 119 من القانون التنظيمي 14-113 المتعلق بالجماعات نص على:

المادة 108:	يمكن لرئيس مجلس الجماعة بتعاون مع أعضاء المكتب، عقد لقاءات عمومية مع المواطنات والمواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وجمعيات المجتمع المدني لدراسة مواضيع عامة تدخل في اختصاصات الجماعة والاطلاع على آرائهم بشأنها وكذا لإخبار المواطنات والمواطنين والمعنيين بالبرامج التنموية المنجزة أو الموجودة في طور الإنجاز. ينظم هذا اللقاء بمبادرة من رئيس مجلس الجماعة أو من الفاعلين المعنيين أو من طرف هيئة تمثل المواطنات والمواطنين. يمكن لرئيس مجلس الجماعة أن يستدعي رؤساء اللجان الدائمة المعنية أو نوابهم أو رئيس هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع لحضور هذه الجلسات.
المادة 110:	يمكن لأعضاء مجلس الجماعة حضور هذه اللقاءات، ويعين رئيس مجلس الجماعة أحد الأعضاء أو أحد موظفي الجماعة لإعداد تقرير حول أشغال هذا اللقاء والتوصيات الصادرة عنه.
المادة 111:	يمكن لرئيس مجلس الجماعة عرض تقارير اللقاءات والجلسات المشار إليها في المواد أعلاه على مكتب المجلس قصد إدراجها في جدول أعمال الدورة لمجلس الجماعة للتداول بشأنها.
المادة 112:	لا يمكن أن تكتسي اللقاءات والجلسات المشار إليها في المواد أعلاه طابعا سياسيا أو انتخابيا، أو تكون بطلب من حزب أو جمعية تابعة لحزب أو نقابة. ويتحمل أعضاء المجلس المسؤولية حول أفعالهم المرتكبة أثناء الاجتماعات المذكورة. كما أن هذه اللقاءات مجرد أعمال تحضيرية لا يمكن الطعن في محاضرها.

VI. التزامات الفاعلين

لقياس فعالية المشاركة المواطنة في مسار اتخاذ القرار العمومي وتنفيذه، يجب أن تنبني هذه المشاركة على توزيع وظيفي للأدوار بين جميع الفاعلين، كما يجب أن يلتزم الجميع بتأدية الدور المنوط به كل من موقعه.

التزامات الجماعة:

- ❖ الأخذ بعين الاعتبار جميع الاقتراحات المقدمة من طرف المواطنين والمواطنات والمجتمع المدني في اللقاءات والورشات التشاورية ودراساتها، حسب الإمكانيات المالية والبشرية للجماعة.
- ❖ تأسيس جميع الهيئات الاستشارية ووضع الآليات والمناهج لتنفيذ توصيات التشاور والحوار والآراء الاستشارية واعتماد المقاربة التشاركية.
- ❖ تقديم الدعم المادي لتحفيز مبادرات المشاركة المواطنة.
- ❖ التزام الجماعة بإعمال المقاربة التشاركية في إعداد وتنزيل البرامج والمشاريع.
- ❖ تفعيل وتوسيع الفضاءات المواطنة وفضاءات القرب.
- ❖ تقديم الدعم اللوجستيكي للجمعيات (الفضاءات الأدوات بصفة عامة).
- ❖ تحديد المشاريع المبرمجة التي تلتزم المشاركة المواطنة بناء على معايير محددة.
- ❖ اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص في المشاريع التشاركية.
- ❖ تنفيذ مخرجات المسارات التشاركية.
- ❖ ضمان المشاركة الفعلية للمواطنين في جميع مراحل ومستويات المسارات التشاركية.
- ❖ تعيين فريق عمل مؤهل مكلف بمواكبة المشاريع التشاركية.

التزامات جمعيات المجتمع المدني:

- ❖ تفعيل آليات المشاركة المواطنة.
- ❖ تأطير المواطنات والمواطنين من خلال التحسيس والتوعية بأهمية المشاركة المواطنة واحترام المبادئ والمواثيق التي تنظم عمليات المشاركة المواطنة والانخراط الفعال والفاعل.

- الانخراط في المسار التشاركي وتقديم الاقتراحات البناءة.
- التزام الأعضاء بالحضور في اللقاءات والمحطات التكوينية والتحسيسية.
- الاستمرارية في العمل التشاركي بجدية ومسؤولية.

التزامات المواطنات والمواطنين:

- تتبع الشأن المحلي والانخراط فيه.
- التجاوب والانخراط بكثافة مع المسارات التشاركية بجميع مستوياتها، خصوصا مستوى التشاور العمومي الرقمي.
- المشاركة في نشر كل إنتاجات مبادئ المشاركة المواطنة.

VII. تنزيل مضامين ميثاق المشاركة المواطنة

بغية إعطاء بعد عملي لميثاق المشاركة المواطنة، وضمان تعبئة جميع الفاعلين المعنيين وانخراطهم في تنزيل مضامينه ومقتضياته، يتوجب:

إعداد وصياغة وثيقة ميثاق المشاركة المواطنة:

يتم إعداد الميثاق وصياغته استنادا على مسار تشاركي وفق مراحل ومستويات علمية تتلخص في:

- استخراج مسودة الميثاق من ورشة للخلق المشترك يشارك فيها منتخبو وأطر وموظفو الجماعة وهيئتها الاستشارية.
- تنقيح وتجويد المسودة بعرضها على فعاليات المجتمع المدني.
- إطلاق أيام التشاور العمومي الرقمي لتوسيع قاعدة المشاركة واستخراج وثيقة الميثاق النهائية.

مأسسة الميثاق:

بعد الصياغة النهائية، يتم عرض الميثاق على مكتب مجلس الجماعة من أجل إدراجه في جدول أعمال أقرب دورة للمجلس، والمصادقة عليه.

التواصل حول مكونات الميثاق:

بعد المصادقة عليه، يتم نشر الميثاق عبر جميع قنوات التواصل المتاحة: موقع الجماعة الإلكتروني، الصفحات الرسمية للتواصل الاجتماعي سواء الخاصة بالجماعة، أو بهيئتها الاستشارية، أو بجميع الهيئات وجمعيات المجتمع المدني المنخرطة فيه...

فريق تتبع عملية تنزيل الميثاق:

يتم تشكيل فريق عمل مشترك، بين مكونات الجماعة (منتخبين وأطر وموظفين وهيئة استشارية)، وبين ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني، وممثلين عن المواطنات والمواطنين.
توكل مهمة تتبع وتقييم عملية تنزيل ميثاق المشاركة المواطنة إلى فريق العمل الذي يقوم باجتماعات دورية من أجل مناقشة المسارات التشاركية ومدى ملاءمتها مع مضامين الميثاق.

مؤشرات تنزيل الميثاق:

يتم تقييم تنزيل ميثاق المشاركة المواطنة بطريقة علمية وعملية تعتمد على مؤشرات واضحة ومضبوطة تتلخص في:

- ❖ عدد الاقتراحات المقدمة من طرف المواطنات والمواطنين والمجتمع المدني في اللقاءات والورشات التشاورية التي تم اعتمادها من طرف الجماعة.
- ❖ عدد الهيئات الاستشارية للحوار والتشاور التي تم إحداثها على مستوى جماعة العرائش.

- عدد الآراء الاستشارية التي تم تقديمها من طرف الهيئات الاستشارية ووثيرة تبنيها من طرف الجماعة.
- عدد مبادرات المشاركة المواطنة التي تم دعمها ماديا من طرف الجماعة.
- وثيرة تفعيل وتوسيع الفضاءات المواطنة وفضاءات القرب من طرف الجماعة وجمعيات المجتمع المدني.
- عدد العرائض المقدمة من طرف جمعيات المجتمع المدني /المواطنات والمواطنين، وعدد المقبولة منها والتي تم تفعيل المقررات التي اتخذت بشأنها.
- عدد أوراق السياسات التي تم تقديمها من طرف المواطنات والمواطنين، وعدد أوراق السياسات التي تم تبنيها من طرف الجماعة.
- وثيرة انخراط المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في المسارات التشاركية والمشاريع التنموية.
- نسبة انخراط النساء والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة في المسارات التشاركية.
- نسبة نجاح تنزيل برنامج انفتاح الجماعة.

تحيين ميثاق المشاركة المواطنة:

- يتم اعتماد ميثاق المشاركة المواطنة بصفة قانونية مباشرة بعد التصويت عليه في دورة مجلس الجماعة، ولا يتم إلغاءه إلا باستبداله بميثاق يصاغ عن طريق نفس المسار التشاركي الذي صيغ هو به أو مسارا أكثر انفتاحا وتشاركا.
- يتم تحيين الميثاق كلما دعت الضرورة لذلك.

تم إعداد وصياغة هذا الميثاق في إطار انخراط جماعة العرائش في مشروع "تضافر" المكون الثاني لبرنامج «دعم المشاركة المواطنة» المقدم من طرف الوكالة البلجيكية للتنمية (ENABEL)، بشراكة مع المديرية العامة للجماعات الترابية، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، والمركز المغربي للإبداع والمقاولة الاجتماعية (MCISE) ، والممول من طرف الاتحاد الأوروبي.